

القبائل بنصوص المشتركة — كما قال الفارابي — في الغريب والإعراب والتصريف ، فلم يكن له نتيجة إلا قصور معرفتنا الآن باللهجات العربية في عصر الاستشهاد ، وإلا ذلك الاضطراب الذي نعانى منه الآن في كتب مسائل النحو .

٣ — مدى صحة المفاضلة بين اللغات بالاستحسان والاستهجان

ينبغي بيان الآتي :

(أ) لا تفضيل بين اللغات أو اللهجات من وجهة النظر الحديثة

(ب) مناقشة موقف النحاة من هذا الموضوع

(ج) الرأي في النصوص التي حدثت المفاضلة فيها وما بنى عليها من آراء

إن مهمة الباحث في اللغة أن يصف ما أمامه فقط ، فيستقرئه دون أن يتجاوز ذلك إلى وصفه بالجودة أو الرداءة ، فإذا كانت الظاهرة المستقرأة مطردة ذكر ذلك ، وإذا تفرد عنها بعض الأمثلة ذكرها أيضا بحيداء وموضوعية - ولناخذ نموذجا من الأشموني يوضح هذه الطريقة :

قال بعد شرح قول ابن مالك في جمع التكسير :

وَفَعَلًا اسما وفعلًا وفَعَلَ غير مُعَلَّ العين فُعْلَانٌ شمل

بما يحفظ فيه (فُعْلَان) فاعل : كحاجز وحجران ، وأعمل فعلاء : كأسود وسودان وأعمى وعميان ، وفَعَلَ كحوار وحواران وزقاق وزقان ، وفَعَلَةٌ كفضفة وقضفان ، وفَعُول كقعود وقعدان (١) .

فقد دل استقراء النحاة للفصحى على اطراد الجمع على (فُعْلَان) فيما ذكره ابن مالك ، وتفرد عن ذلك بعض الأمثلة ساقها الأشموني دون حكم عليها بالجودة أو الرداءة — وهذه طريقة صحيحة .

(١) انظر : هرج الأشموني ج ٤ ص ١٢٨ .